

الرياض تمارس دكتاتورية محمية ومخضمة في زعزعة المنطقة



نشرت صحيفة فرنسية بارزة مقالاً انتقدت فيه انتهاكات حقوق الإنسان التي تقوم بها السلطات السعودية، إن كان في الداخل أو الخارج، في الوقت الذي تحدّث عن انفتاح، وقالت: «إذا كل هذا التسامح مع نظام ينتهك حقوق الإنسان، ودوره في المنطقة، وخاصة في اليمن يطرح إشكالاً حقيقياً؟».

هذا التساؤل طرحه كل من الأستاذ بجامعة ساينس بو، المدير السابق لمنظمة «أطباء بلا حدود»، روني برومان، والموظف السامي السابق بالخارجية الفرنسية، بيير كونزا، والمتخصص بالعلوم السياسية في دول الخليج د. نبيل الناصري، بمقال نشره في صحيفة ليبراسيون الفرنسية.

وبدأ الثلاثة مقالهم بتأكيد أن ولي العهد السعودي، يجب أن يقدم نفسه بوصفه مطوّر المملكة السعودية. وقال المقال بعد فتح أبواب ملاعب كرة القدم والحفلات الموسيقية أمام النساء، وبعد توقيعها على مرسوم يمنح المرأة الحق في قيادة السيارة، طن الكثير من المراقبين أن ذلك يرقى إلى مستوى «الثورة».

وقالوا: «هيئات هيئات، فما هذه الإشارات إلا مؤشّرات مثيرة للقلق تنمّ عن غياب نظرة نقدية لهذا البلد، كما أنها تبرز قوة ضغط اللوبي السعودي الذي يستفيد من خدمات أربع من أكبر شركات العلاقات العامة الفرنسية».

ويمضي الثلاثة بالقول: «لِم لا نضع هذه الإصلاحات في حجمها الحقيقي؟ فلئن كان محورها النساء فإن الشرطة زجّت بالعديد من الناشطات السعوديات في السجن؛ من أمثال عائشة المانع وحصّة آل الشيخ، وكلتاها وجه تاريخي في المكافحة من أجل حقوق المرأة».

وتابعوا القول: «وما قضية إيمان النفجان، مؤسسة مدوّنة المرأة السعودية المعروفة بمكافحة الوصاية الذكورية، إلا مثال آخر على اضطهاد المرأة السعودية؛ إذ لا تزال تقبع في مكان سرّي خلف القضبان مع أخريات، وقد شوّهت الصحافة الرسمية سمعتها ووسمتها بالخائنة».

كل ذلك -حسب هؤلاء الكتاب- يحدث كما لو أن القصر يريد أن يبعث برسالة مفادها أن التقدم الجديد لم يكن ليحدث لولا مبادرات بن سلمان ولا علاقة له بكفاح المجتمع المدني. وأضافوا: «أما انتهاك حقوق الإنسان فحدث ولا حرج؛ إذ إن السعودية تأتي في صدارة منفّذي أحكام الإعدام في خلال عام 2017، إذا ما قورن عدد الإعدامات بعدد السكان، فنسبة الإعدامات بالمملكة حسب عدد السكان 12 ضعف نسبتها في الصين».

وتساءل الكتاب ما إذا كان «الجلادون» السعوديون يعانون من الإرهاق بسبب كثرة العقاب البدني بالمملكة، مشيرين إلى إقدام السلطات، في يونيو 2017، على توظيف 8 «قطاعي رؤوس» جدد.

أما على المستوى الإقليمي، فإن الرياض - ووفقاً لهؤلاء الكتاب - تؤدّي دوراً رائداً في زعزعة استقرار معظم أجزاء الشرق الأوسط.

ففي اليمن مثلاً، تستمرّ المذبحة في صمت، والبلد مهدّد، بعد انتشار وباء الكوليرا، بالمجاعة نتيجة حرب أطلقها بن سلمان نفسه عندما كان وزيراً للدفاع، عام 2015.

وفي هذه الظروف، تساءل هؤلاء الكتاب قائلين: «كيف نفهم الصمت المرعب لكثير من السياسيين ووسائل الإعلام؟ وكيف نفهم وصفها لما يقوم به بن سلمان على أنه ثورة، بينما كانت أفعال مثيلة ستحطّم أي بلد آخر في العالم؟ فلو كانت لدى الرئيس الكوري الشمالي، كيم جونج أون، نفس الوسائل المادية

لشراء نفس شبكات النفوذ لكانت دكتاتوريته مثل الدكتاتورية السعودية، دكتاتورية محمية».